

حملة مقاطعة شعبية لغلاء الأسعار في الأسواق التونسية

ضغوط على السلطات لملاحقة المضاربين والمحتكرين

العجز التجاري التونسي يواصل الاتساع

تونس - واصل العجز التجاري التونسي منذ بداية العام الجاري قفزاته القياسية، في مؤشر على تخبط السلطات في معالجة هذا الخلل الذي استنزف احتياطات البلاد من العملة الصعبة، في ظل توقف شبه كلي لحركات النمو.

وأظهرت بيانات المعهد التونسي للإحصاء أن العجز تفاقم خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري ليبلغ 5.16 مليار دولار، مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي والذي سجل نحو 4.93 مليار دولار. وتأتي المؤشرات المفزعة لتدحض كافة المحاولات الحكومية كبح انفلات الواردات، وخاصة تلك القادمة من الصين وتركيا التي استغلت اتفاقية التبادل الحر التي أبرمتها مع تونس في نوفمبر 2004، لكن تونس جمدت الاتفاقية لمدة خمس سنوات.

وتشير أرقام التجارة الخارجية، إلى أن قيمة الصادرات ارتفعت بنسبة 12 بالمئة لتصل إلى نحو 11.6 مليار دولار، مقارنة بصادرات قيمتها 10.34 في نفس الفترة من العام الماضي. كما ارتفعت قيمة الواردات بنسبة 9.6 بالمئة لتصل إلى حوالي 16.8 مليار دولار، مقارنة بواردات قيمتها 15.3 مليار دولار بمقارنة سنوية.

ويقول محللون إن نمو الواردات كان نتيجة المتعاقبة لاسيما في ما يتعلق بالرسوم الجمركية، وهو ما أدى إلى تسويق حصة كبيرة من السلع المهزبة في السوق المحلية، مما انعكس سلبا على احتياطي البلاد من النقد الأجنبي.

وأرجع المعهد ارتفاع الواردات نتيجة الطلب على الطاقة، وخاصة الغاز، والتي زادت بنسبة 24.3 بالمئة لتتجاوز المليون دولار بقليل.

وشهدت البلاد في السنوات الماضية تباطؤا في إنتاج الفوسفات والنقط، لأسباب مرتبطة بضعف الاستثمارات في القطاع والتقيب والاحتجاجات على التوظيف.

وتعتمد تونس على التوريد بالعملة الصعبة لتغطية الطلب المحلي، في مقدمتها الوقود والمواد الغذائية والحبوب وغيرها.



سلع لم تعد في المتناول

ويشير خبراء إلى أن الحكومة ورغم ترسانة التشريعات والقوانين التجارية والجمركية لم تتمكن من القضاء على التهريب، وفك عزلة السلع المحلية التي قل الإقبال عليها لارتفاع أسعارها.

وتتدرج حملة المقاطعة في إطار تصعيد الطبقة الوسطى والفئات محدودة الدخل على الحكومة نظرا إلى عدم قدرة الحكومات المتعاقبة على تحسين أوضاعها.

وتدفع غليان الأسعار وضعف القدرة الشرائية الكثير من الأسر ذات الدخل المتوسط والمحدود لتغيير وجهتها نحو الأسواق الموازية، وأسواق الملابس المستعملة لتوفير المستلزمات باقل التكاليف.

وتتجه أصابع اللوم نحو الحكومة في انتعاش السوق الموازية على حساب القطاعات المنظمة، مما ضرب القدرة الشرائية للمواطنين وحتى حركة التسوق والتبضع.

ودفع خبراء إلى أن الحكومة ورغم ترسانة التشريعات والقوانين التجارية والجمركية لم تتمكن من القضاء على التهريب، وفك عزلة السلع المحلية التي قل الإقبال عليها لارتفاع أسعارها.

وتتدرج حملة المقاطعة في إطار تصعيد الطبقة الوسطى والفئات محدودة الدخل على الحكومة نظرا إلى عدم قدرة الحكومات المتعاقبة على تحسين أوضاعها.

وتدفع غليان الأسعار وضعف القدرة الشرائية الكثير من الأسر ذات الدخل المتوسط والمحدود لتغيير وجهتها نحو الأسواق الموازية، وأسواق الملابس المستعملة لتوفير المستلزمات باقل التكاليف.

وتتجه أصابع اللوم نحو الحكومة في انتعاش السوق الموازية على حساب القطاعات المنظمة، مما ضرب القدرة الشرائية للمواطنين وحتى حركة التسوق والتبضع.

دفع الحكومات إلى تدارك سياساتها الاقتصادية الخاطئة.

وتظهر الأرقام ارتفاع نسب التضخم التي استقرت خلال أكتوبر الجاري عند 6.7 بالمئة، إضافة إلى اندماج النمو ونقص الإنتاجية الذي دفع بالأسعار إلى الارتفاع.

وتنفي الناشطة، التي طلبت عدم ذكر اسمها، وجود أي تدخل سياسي، مؤكدة أن الحملة عفوية ويقودها مجموعة من الشباب وأظهرت تجاوبا كبيرا من رواد فيسبوك، مما شجع على مواصلة التحقيقات مطالب الآلاف ممن تبوأوا الفكرة.

وأكدت أن الحملة متواصلة إلى حين خفض الأسعار بما يلائم كافة الشرائح الاجتماعية، وهو أمر مشروط بتجاوب السلطات وفرضها لرقابة اقتصادية أكثر صرامة لحماية المستهلكين.

وتتمثل المقاطعة شكلا جديدا للاحتجاج، خصوصا وأن التحركات الاحتجاجية من قبل النقابات العمالية والجهات، التي تهتم بالدفاع عن المستهلكين لم تعد تجدي نفعاً في أغلب الأحيان.

ويرى محللون أن المقاطعة سلاح فعال يعبر عن وعي اقتصادي من شأنه

تصريح لـ"العرب"، إن المقاطعة تهدف إلى الضغط على الحكومة للضرب بقوة على أيادي المحتكرين والمتلاعبين بالأسعار وإجبار التجار على خفض الأسعار.

وتنفي الناشطة، التي طلبت عدم ذكر اسمها، وجود أي تدخل سياسي، مؤكدة أن الحملة عفوية ويقودها مجموعة من الشباب وأظهرت تجاوبا كبيرا من رواد فيسبوك، مما شجع على مواصلة التحقيقات مطالب الآلاف ممن تبوأوا الفكرة.

وأكدت أن الحملة متواصلة إلى حين خفض الأسعار بما يلائم كافة الشرائح الاجتماعية، وهو أمر مشروط بتجاوب السلطات وفرضها لرقابة اقتصادية أكثر صرامة لحماية المستهلكين.

وتتمثل المقاطعة شكلا جديدا للاحتجاج، خصوصا وأن التحركات الاحتجاجية من قبل النقابات العمالية والجهات، التي تهتم بالدفاع عن المستهلكين لم تعد تجدي نفعاً في أغلب الأحيان.

ويرى محللون أن المقاطعة سلاح فعال يعبر عن وعي اقتصادي من شأنه

استشعر تونسيون خطر تفاقم الأزمات الاقتصادية الراهنة وتداعياتها المحتملة عليهم في المستقبل، لذلك أطلقوا حملة شعبية عبر الشبكات الاجتماعية لمقاطعة منتجات استهلاكية تسبب المضاربون والمحتكرون في ارتفاع أسعارها بشكل جنوني، وهذه الحملة هي بمثابة حل بديل للضغط على السلطات لتحرك وردع هذه الممارسات.



سناء عدوني صحافية تونسية

تونس - تمارس شريحة من التونسيين منذ أكثر من أسبوع ضغوطا على السلطات، بهدف إجبارها على حل مشكلة الارتفاع الجنوني لأسعار منتجات استهلاكية، بعد أن أفرغت جيوبهم وجعلتهم غير قادرين على توفيرها لأسرهم.

وفي محاولة للضغط على ما حصل في المغرب والجزائر خلال الأشهر الماضية، أطلق عدد من الشباب حملة مقاطعة بموقع التواصل الاجتماعي فيسبوك تحت شعار "قاطع الغلاء تعيش بالهدوء"، وهي ليست الأولى مما يعني أنها أمام اختبار النجاح. وتعكس حالة الاحتقان الاجتماعي في ظل ضبابية المشهد السياسي حتى الآن مدى الخبط في معالجة الأزمات الاقتصادية المتراكمة منذ سنوات.

ووضعت الحملة عددا كبيرا من المشاركين الذين دعا إلى مقاطعة منتجات معينة تتسم بالارتفاع الكبير في الأسعار بسبب ندرتها، نظرا إلى عمليات الاحتكار التي يقوم بها التجار.

وتأتي المبادرة بهدف التخلص من جشع التجار الذين يراكمون الأرباح بطرق عشوائية، مما تسبب في تدهور القدرة الشرائية للمواطنين، ولإسما الطبقة الفقيرة والشرائح الاجتماعية محدودة الدخل.

وسرعان ما استجاب التونسيون للحملة، حيث اضطروا في ظل الأوضاع السائدة واندماج السبل الكفيلة بزيادة النمو وتحسين الأوضاع الاجتماعية إلى سلاح المقاطعة للمنتجات التي تشهد ارتفاعا كالبطاطا والموز والتفاح.

كما أجبرت الأزمات المتراكمة، المواطنين على مراجعة حتى عاداتهم الغذائية، فخلصوا أيضا عن الاستهلاك المرتبط بالمناسبات الدينية، فقاطع عدد كبير منهم مادة الزرقوق التي يكثر الإقبال عليها أثناء الاحتفالات بالمولد النبوي.

وتقول إحدى المشاركات في حملة "قاطع الغلاء تعيش بالهدوء"، في

ناشطون على فيسبوك أطلقوا حملة «قاطع الغلاء تعيش بالهدوء» كورقة ضغط على الحكومة لخفض الأسعار

وتسببت الفوضى التي ضربت تونس في يناير 2011 في تراجع نسبة شريحة الطبقة الوسطى نتيجة غلاء المعيشة.

وأشارت دراسة للمعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية أن نسبة الطبقة الوسطى تراجمت من نحو 70 بالمئة في 2010 إلى 50 بالمئة في العام الماضي.

وتنفي الناشطة، التي طلبت عدم ذكر اسمها، وجود أي تدخل سياسي، مؤكدة أن الحملة عفوية ويقودها مجموعة من الشباب وأظهرت تجاوبا كبيرا من رواد فيسبوك، مما شجع على مواصلة التحقيقات مطالب الآلاف ممن تبوأوا الفكرة.

وأكدت أن الحملة متواصلة إلى حين خفض الأسعار بما يلائم كافة الشرائح الاجتماعية، وهو أمر مشروط بتجاوب السلطات وفرضها لرقابة اقتصادية أكثر صرامة لحماية المستهلكين.

وتتمثل المقاطعة شكلا جديدا للاحتجاج، خصوصا وأن التحركات الاحتجاجية من قبل النقابات العمالية والجهات، التي تهتم بالدفاع عن المستهلكين لم تعد تجدي نفعاً في أغلب الأحيان.

ويرى محللون أن المقاطعة سلاح فعال يعبر عن وعي اقتصادي من شأنه

خدمات الجيل الخامس تحفز نمو الاقتصادات العربية

وتتشكل الاستثمارات المستقبلية وعمليات التاجيل الناتجة عن المخاوف الأمنية، تحديا كبيرا للعديد من الشركات العالمية، لكن نظيراتها في المنطقة العربية لها رأي آخر.

وتعتبر الكويت من أوائل الدول في المنطقة التي أطلقت هذه التقنية الحديثة في يونيو الماضي، وحيث يتوقع المسؤولون هناك أن تعود بالفائدة على قطاع الاتصالات في البلاد.

وزين المزود الرائد للخدمات الرقمية أول شركة تطرح التقنية في منطقة الخليج عبر السوق الكويتية بتغطية شاملة لكافة مناطق الدولة.

كما أطلقت البحرين عبر شركة فيفا للاتصالات شبكة الجيل الخامس للاتصالات بعد ذلك. وتعتبر السعودية آخر الملحقين بهذا الركب، حيث من المتوقع أن تبدأ العمل بهذه التكنولوجيا مطلع العام المقبل.

ونسبت الصحافة المحلية السعودية إلى الرئيس التنفيذي لمجموعة أس.تي. سي ناصر الناصر قوله خلال ملتقى إعلامي عقد الثلاثاء الماضي إن "السعودية اليوم ضمن أفضل الدول التي استعدت مرحلة الجيل الخامس بشكل متقدم".

وتتماشى هذه الخطوات مع توصيات الاتحاد الدولي للاتصالات والمنظمات الدولية المتخصصة بوضع المعايير الفنية لهذه التقنية، والتي تم اعتمادها منذ أكثر من سنتين.

وبإمكانه أن تقدم خدمات الأقماع الاصطناعية المختلفة كالاستشعار المناخي، وتدعم هذه النتائج دول أميركا وأفريقيا والدول العربية.

ولفت إلى مؤتمر سيعقد في شرم الشيخ نهاية الشهر الحالي سيجدد مستقبل خدمات وافر تعتمد على الجيل الخامس في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتي ستستفيد من خدمات مبتكرة حديثة في التعليم والصحة والصناعة والترفيه والنقل مع توفر طيف الترددات المطلوبة.

وتطبيقات الذكاء الاصطناعي والمدن الذكية، والتي تعد إضافة قيمة إلى القطاعات الصناعية والتجارية والمالية بالإضافة إلى الأفراد.

وقال رئيس منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في رابطة جي.اس.أم.أي، جواد عباسي، إن "تول المنطقة يجب أن يمتلك قوة في المؤتمر العالمي للاتصالات 2019 لحماية مصالحها".

وأشار إلى أن دراسات تقنية قام بها الاتحاد الدولي للاتصالات أظهرت أن خدمات الجيل الخامس يمكن لها

لندن - كشفت تقارير تكنولوجية حديثة أن تقنية الجيل الخامس ستحفز نمو الاقتصادات العربية في السنوات المقبلة، وأن هذا النمو ستقوده أسواق الخليج على وجه التحديد.

وذكر تقرير جديد من رابطة جي.اس.أم.أي أن خدمات الجيل الخامس الحديثة ومقومات تطورها ومدى قدرتها على تحقيق التنمية المطلوبة، لتكون في مصاف البلدان المتقدمة عالميا في مختلف المجالات التنافسية.

وقال المنصوري إن "نتيجة مؤشر التنافسية العالمية تؤكد كفاءة النهج الذي تتبعه الدولة في مختلف المجالات، ولإسما في الجوانب المتعلقة بتنافسية الاقتصاد ومدى تطور بيئة الأعمال الوطنية وجاذبية الدولة للاستثمارات والأنشطة التجارية المتنوعة".

وقطعت الدولة خلال سنوات عددا كبيرا من الخطوات لتنويع وبناء الاقتصاد على أسس مستدامة، وامتدت فلسفة تحرير الاقتصاد من الاعتماد على النفط لتصل إلى جميع القطاعات.

وشهدت الإمارات، صاحبة ثاني أكبر اقتصاد عربي بعد جارتها السعودية، استثمارات ضخمة في مجالات النقل والتكنولوجيا والسياحة، لتصبح مقرا لأعداد كبيرة من الشركات العالمية. ومن بين الحوافز، التي وفرتها قوانين إقامة جديدة للأجانب، حيث أطلقت "البطاقة الذهبية" التي بدأ منحها للمستثمرين والكفاءات الاستثنائية.

الإمارات تنفرد في جاذبية بيئة الأعمال

أبوظبي - عززت دولة الإمارات صدارتها لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مؤشر التنافسية وجاذبية بيئة الأعمال، الصادر عن منتدى دافوس حين تقدمت مركزين عالميا.

ونسبت وكالة الأنباء الإمارات لوزير الاقتصاد سلطان المنصوري قوله إن "هذه النتيجة رسالة للدول الشريكة والمستثمرين حول متانة الاقتصاد وقوة البيئة الاستثمارية للدولة".

وكشفت مؤشرات فرعية ضمن التقرير أن الإمارات حققت المرتبة الأولى عالميا في استقرار الاقتصاد الكلي، والمرتبة الثانية عالميا في تبني أحدث تقنيات المعلومات والاتصالات، والمرتبة الثالثة عالميا في تبني سرعة الاستجابة الحكومية تجاه المتغيرات.

وحققت بموجب ذلك تقدما بمرتبتين عن تصنيفها العام للعام الماضي، محافظة بذلك على موقعها ضمن أكثر الاقتصادات العالمية تنافسية. وأوضح المنصوري أن هذه المراكز المتقدمة في تقرير التنافسية العالمية

أبوظبي - عززت دولة الإمارات صدارتها لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مؤشر التنافسية وجاذبية بيئة الأعمال، الصادر عن منتدى دافوس حين تقدمت مركزين عالميا.

ونسبت وكالة الأنباء الإمارات لوزير الاقتصاد سلطان المنصوري قوله إن "هذه النتيجة رسالة للدول الشريكة والمستثمرين حول متانة الاقتصاد وقوة البيئة الاستثمارية للدولة".



سلطان المنصوري

وكشفت مؤشرات فرعية ضمن التقرير أن الإمارات حققت المرتبة الأولى عالميا في استقرار الاقتصاد الكلي، والمرتبة الثانية عالميا في تبني أحدث تقنيات المعلومات والاتصالات، والمرتبة الثالثة عالميا في تبني سرعة الاستجابة الحكومية تجاه المتغيرات.

وحققت بموجب ذلك تقدما بمرتبتين عن تصنيفها العام للعام الماضي، محافظة بذلك على موقعها ضمن أكثر الاقتصادات العالمية تنافسية. وأوضح المنصوري أن هذه المراكز المتقدمة في تقرير التنافسية العالمية



الاستثمار في تكنولوجيا المستقبل